

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

المساهمون الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد أكملنا، بحمد الله، إنجازاً آخر في هذه الفترة من خلال جهودنا المتواصلة لتحقيق نمو الصيرفة الإسلامية في السلطنة. ويسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة في بنك نزوى، أن أقدم لكم نتائج الربع الثاني المنتهي بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧م، والتي تستند إلى القوائم المالية المرحلية المختصرة وغير المدققة، بعد مراجعة المدقق الخارجي.

لقد كانت بداية الستة شهور الأولى من السنة الحالية مشجعة ومبشرة لقطاع الصيرفة الإسلامية حيث شهد القطاع نموا ملحوظا خلال النصف الأول من السنة الحالية. وعلاوة على ذلك، فقد تميز نمو قطاع الصيرفة الإسلامية بتفوقه على نظرائه في السوق ونعتقد بأن القطاع يحمل بطياته العديد من الفرص والإمكانيات للنمو بالرغم من التحديات التي يمر بها القطاع البنكي. ونظرا لكوننا البنك الإسلامي الأول في السلطنة، فإننا نحمل على عاتقنا مسؤولية مواصلة تعزيز الوعي حول آلية عمل المصارف الإسلامية، وتسهيل وصول الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكافة شرائح المجتمع وذلك من خلال زيادة الاستثمار في التقنية ووسائل الاتصال.

ولقد حققنا خلال الستة شهور الأولى من العام ٢٠١٧ نتائج إيجابية بالرغم من التحديات التي تحيط بالبيئة التشغيلية، حيث حقق البنك نموا في محفظة الأصول بلغت ما نسبته ٤٥%، كما بلغت نسبة نمو الإيرادات ٣٦% مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم، وقد جاء هذا النمو مدعوما بأعمال تميزت بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في كافة النواحي، وتطور ملحوظ في الكفاءة وجودة الأصول. كما وحقق البنك ولأول مرة إنجازا تمثل في حصوله على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية أقل درجتين عن التصنيف السيادي من مؤسسة 'موديز' المالية العالمية، وقد جاء هذا الإنجاز تجسيدا لمجموعة من الإنجازات التي حققها البنك والتي تمثلت في قوة أصوله المالية وجودة رأس ماله التشغيلي، وتحقيقه لنسبة عالية من حيث جودة الأصول، إضافة إلى النسب المنخفضة جداً من حيث الأصول المالية المتعثرة دون المعدل في الأسواق المالية، وتحسين مستوى الربحية، وزيادة الحصة السوقية.

وقد انصب تركيزنا خلال الفصل المنصرم على نمو الميزانية العمومية، وتنويع مصادر الدخل، والتحكم في التكاليف التشغيلية، ورفع مستوى الربحية، وتوسعة باقة خدماتنا ومنتجاتنا إضافة إلى توسعة قاعدة زبائننا، وعلاوة على ذلك، تعزيز كفاءة القنوات المصرفية الخاصة بالبنك، علما أن جهودنا في هذا الإطار تأتي تماشيا مع عزمنا وإصرارنا لكتابة فصل آخر في قصة نجاح بنك نزوى. وسوف نستمر في تقديم نموذج أعمال قوي ومرن، مبني على استراتيجية تهدف إلى تحقيق أداء مالي قوي من خلال نهج يتركز على العملاء واحتياجاتهم، والمحافظة على قاعدة التزامات مستقرة، وتعزيز ثقافة التميز في خدمة عملائنا، إضافة إلى الالتزام بمنهج رصين حول إدارة المخاطر، وتوظيف كفاءات ذات مهنية عالية.

الأداء المالي

بلغ إجمالي موجودات البنك كما في نهاية يونيو ٢٠١٧ (٦١٣) مليون ريال عماني. خلال النصف الأول من السنة الحالية، كما نمى إجمالي محفظة التمويل لتصل إلى (٤٨٥) مليون ريال عماني بينما بلغت محفظة الودائع (٤٤٢) مليون ريال عماني. وقد وفر هذا النمو في محفظة التمويل من قبل الأفراد والشركات الزخم اللازم لمواصلة مسار النمو لدينا، مما يمكننا من تحقيق أهدافنا على المدى الطويل. كما نمت إجمالي الإيرادات بنسبة ٣٦% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، في حين ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦% فقط، الأمر الذي أدى إلى تحقيق صافي أرباح بعد الضرائب بقيمة ١,٣ مليون ريال عماني والذي يعتبر نقطة تحول جوهرية نحو تحقيق خطط البنك الإستراتيجية لتحسين الأداء وإطفاء الخسائر المتراكمة. وبالرغم من أن الفترة الحالية تضم العديد من التحديات المتعلقة بالسيولة، إلا أن الميزانية العمومية للبنك ظلت قوية وذلك نتيجة جودة الأصول ونسبة كفاية رأس مال قوية.

خططنا المستقبلية

في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط، فإنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد المحلي خلال العام الحالي، إذا أنه من المتوقع أن ينمو قطاع الائتمان المصرفي بنسبة تتراوح بين ٨% إلى ١٠% خلال العام ٢٠١٧، ومؤخراً كان هناك مجموعة من المبادرات الحكومية والمالية التي ساهمت في دعم الاقتصاد المحلي، مثل برنامج تنفيذ، وغيرها من برامج البنية التحتية و التنمية التي أطلقتها الحكومة، على الرغم من أن الحكومة خفضت مشاركتها إلا أن عملية التطوير والتنمية ستستمر كما يواجه القطاع الخاص ضغطاً للمشاركة بشكل أكبر في المساهمة في دفع عجلة تنمية نمو الاقتصاد المحلي الأمر الذي سيساهم في زيادة الطلب على الائتمان. وبشكل عام، فإن التطلعات للعام ٢٠١٧ ستظل إيجابية، حيث أنه من المتوقع أن تشهد بعض القطاعات نمواً خلال هذا العام مثل قطاع الطيران، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والصحة، والتجارة والنقل.

ونتوقع أن تتضاءل نسبة امتثال الدول المنتجة للنفط لاتفاقية خفض إنتاج الأوبك خلال الأشهر القادمة وصولاً إلى العام ٢٠١٨ حيث أن هناك مؤشرات نجاح الاتفاقية في إعادة توازن الأسواق، في الوقت الذي لا تشير إلى أن يكون لها تأثير فعلي خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٧. كما سيشكل استئناف نمو الإنتاج من جانب منتجي النفط الرئيسيين عقبة أخرى أمام أسعار النفط، مما سيضعف إمكانيات تحقيق انتعاش كبير في أسعار النفط في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨.

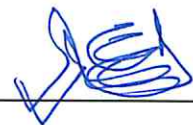
إن التوقعات التي تشير بتراجع أسعار النفط ستعزز بطبيعة الحال التوقعات حول عجز الميزانية في العام المقبل. وفي ظل أسعار النفط المنخفضة نسبياً في الوقت الحالي، فقد اتخذت الحكومة موقفاً مالياً أكثر حذراً لسد عجز الموازنة مع الاقتراض الأجنبي في مطلع الأزمة. غير أنه من المتوقع أن يستمر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الرئيسية في البلد على المدى المتوسط.

وبالرغم من التحديات والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن الاقتصاد المحلي، وخصوصاً قطاع الصيرفة سيواصل الاستفادة من المزايا التنافسية ليوصل مسيرته التنموية. وفي الجانب الآخر، تعمل السلطات المحلية لتعزيز النموذج الاقتصادي المحلي وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من القوانين المدروسة والمنهجية وذلك لحماية الاقتصاد المحلي، والمحافظة على مستوى نموه، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات الجديدة التي تتواءم مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بضبط الأوضاع المالية. وبالنظر إلى توسع الأنشطة الاقتصادية سيما تلك التي تتعلق بجهود الحكومة الحديثة لتتبع مصادر الدخل، فإن هذا الأمر سيسهم إيجاباً في تحقيق استراتيجية البنك المتصلة بالنمو والتوسع. نحن على ثقة تامة بأن البنك ماضٍ نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة، ودعم النمو المستدام ومواصلة تعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

شُكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه—على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وعاملينا الكرام على ولائهم وتقّتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.



أحمد بن محمد البوسعيد،

رئيس مجلس الإدارة